

Distr.: General
9 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٧ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: التبغ أو الصحة

فرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات والمعنية بمكافحة التبغ

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤٨/٢٠٠٦ الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨ تقريراً عن التقدم الذي أحرزته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المخصصة والمعنية بمكافحة التبغ في تنفيذ التعاون المتعدد القطاعات إما بشأن برنامج "التبغ أو الصحة".

ويصف التقرير عبء استهلاك التبغ مستعينا ببيانات حديثة مستقاة من تقرير منظمة الصحة العالمية عن ولاء التبغ العالمي لعام ٢٠٠٨، ثم يركز على المجالات المحددة لمكافحة التبغ التي تثير القلق والتي أن يكون التعاون فيها بين الوكالات هاماً، بما في ذلك التعرض لدخان التبغ غير المباشر، ولا سيما مسألة التدخين في أماكن الأمم المتحدة، والمسائل المتعلقة بزراعة التبغ وبدائل التبغ، والصلة بين التبغ والتنمية ونوع الجنس والتبغ والشواغل المتعلقة بأنشطة دوائر صناعة التبغ والمسؤولية الاجتماعية لشركات صناعة التبغ. ويقدم التقرير أيضاً الجديد من المعلومات عن اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وعن تنفيذها.



أولا - أصول نشأة فرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات المعنية بمكافحة التبغ والجديد من المعلومات عن أنشطتها

١ - في القرار ١٩٩٣/٧٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن ينشئ، تحت إشراف منظمة الصحة العالمية، وفي حدود الموارد المتاحة، مركزا للتنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة القائمة بشأن موضوع التعاون المتعدد القطاعات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لإنتاج التبغ واستهلاكه، أخذا في الاعتبار بشكل خاص العواقب الصحية الوخيمة لاستعمال التبغ وأنيطت هذه المسؤولية بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد). وقدم مركز التنسيق إلى الأمين العام بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨ ثلاثة تقارير خلال الدورات الموضوعية للمجلس للأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٧ (E/1994/83 و E/1995/67 و Add.1، و E/1997/62).

٢ - وفي عام ١٩٩٩، وافق الأمين العام على تعيين فرقة عمل مخصصة مشتركة بين الوكالات المعنية بمكافحة التبغ بقيادة منظمة الصحة العالمية، وحلت بالتالي محل ترتيب مركز التنسيق في الأونكتاد. وقد اتخذ هذا القرار بهدف تكثيف الاستجابة المشتركة للأمم المتحدة وتعزيز الدعم العالمي لمكافحة التبغ. وقد أقرت إنشاء فرقة العمل الجديدة المذكورة للجنة التنظيمية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٩ المعقودة في جنيف يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (انظر ACC/1999/2، الفرع سابعا).

٣ - ووفقا للقرار ١٩٩٩/٥٦ الذي اتخذته المجلس في دورته الموضوعية المعقودة في تموز/يوليه عام ١٩٩٩ والذي أقر فيه إنشاء فرقة العمل بقيادة منظمة الصحة العالمية، قدم الأمين العام إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ تقريرا عن التقدم الذي أحرزته فرقة العمل في تنفيذ التعاون المتعدد القطاعات بشأن التبغ أو الصحة (E/2000/21). وقدمت ثلاثة تقارير في الدورات الموضوعية للأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦. ويقدم هذا التقرير استجابة لقرار المجلس ٢٤٨/٢٠٠٦ الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا عن عمل فرقة العمل في دورته الموضوعية التي ستعقد في تموز/يوليه لعام ٢٠٠٨.

٤ - وتتكون عضوية فرقة العمل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ومنظمة الطيران المدني الدولي؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وصندوق النقد الدولي؛ وأمانة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والبنك الدولي؛ والمنظمة العالمية للجمارك؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ ومنظمة التجارة العالمية.

٥ - ومنذ عام ١٩٩٩، اجتمعت فرقة العمل سبع مرات. وعقدت الدورة السابعة لفرقة العمل يومي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وشارك في الدورة ممثلون عن منظمة العمل الدولية، واليونسكو، واليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والاتفاق العالمي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وأمانة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. وشارك ممثلون من البعثات الدائمة للاتحاد الروسي وألمانيا وإندونيسيا وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبيلاروس وجمهورية كوريا والصين ومصر والمفوضية الأوروبية والهند واليابان بصفة مراقبين. وناقش المشاركون طائفة من المسائل ذات الصلة بالتبغ والتي يمكن أن تسهم فيها وكالات متعددة إسهامات هامة.

٦ - وضمت المسائل المحددة التي جرت مناقشتها أثناء الاجتماع أماكن العمل الخالية من دخان التبغ والأمم المتحدة وزراعة التبغ وبدائل التبغ، والتبغ والتنمية، ونوع الجنس والتبغ، فضلا عن مكافحة التبغ، وصناعة التبغ. وجرى تقديم الجديد من المعلومات أيضا عن تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، والنتائج الأخيرة للمفاوضات بشأن وضع بروتوكول للقضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. واطلع الممثلون من مختلف الوكالات المشاركين على الجديد في أعمالهم في مجال مكافحة التبغ وناقشوا معهم مجالات محتملة للتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من الوكالات. وحدد المشاركون أيضا إطارا عاما لهيكل التقرير ومواضيعه الرئيسية وتوصياته الرئيسية.

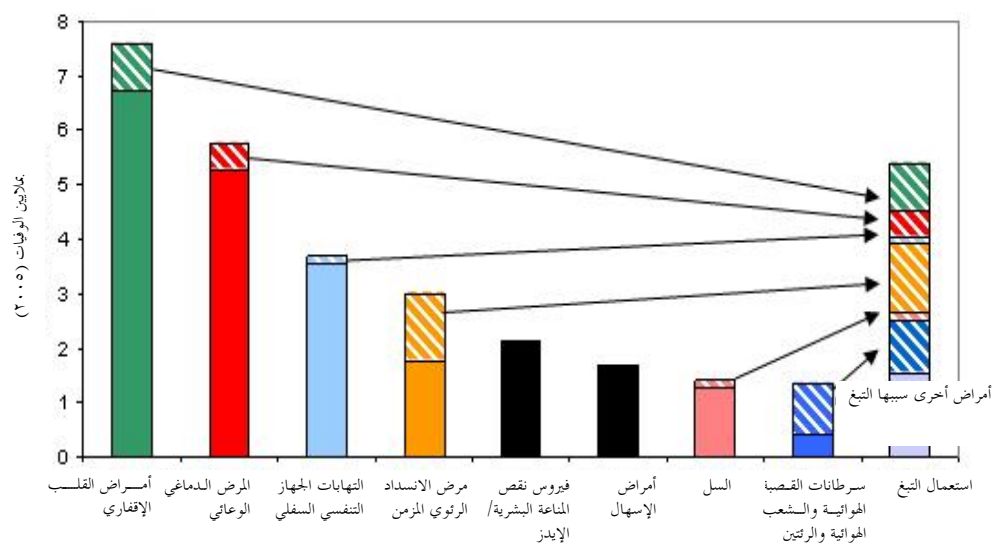
ثانيا - استعمال التبغ: الوباء

٧ - يمثل استهلاك التبغ عامل خطر، لا ريب فيه، للإصابة بالأمراض ثم الموت. واستعمال التبغ ذو صلة بطائفة من الأمراض الخطيرة تشمل سرطانات متعددة (الرئة والقصبه الهوائية والشعبة، والفم، والمعدة والمريء، وخلافه) والأمراض القلبية الوعائية (مرض القلب الإقفاري، والمرض الدماغى الوعائى، وما إلى ذلك) والأمراض التنفسية والهضمية (انظر الشكل ١). وتعزى إلى استعمال التبغ ٧١ في المائة من جميع حالات الإصابة بسرطانات القصبه الهوائية والشعب الهوائية والرئتين، وهذا ويمكن منع ٤٢ في المائة من الوفيات الناجمة

عن أمراض الانسداد الرئوي المزمن إذا امتنع الناس عن التدخين. وفي عام ٢٠٠٠، صُنّف استعمال التبغ السبب الثاني الرئيسي للوفيات في العالم ورابع أشد عوامل خطر الإصابة بالأمراض انتشاراً في العالم قاطبة.

الشكل ١

استعمال التبغ عامل خطر لست من ثمانية أسباب رئيسية تؤدي إلى الوفاة في العالم



ملاحظة: تشير الأجزاء المظللة إلى نسب من الوفيات ذات الصلة باستعمال التبغ وهي ملونة وفق العمود الذي يشير إلى سبب الوفاة ذي الصلة.

المصدر: تقرير منظمة الصحة العالمية عن وباء التبغ العالمي، لعام ٢٠٠٨.

٨ - ومن أكثر من ١,٣ بليون مدخن حي في هذه الأيام، سيموت ٦٥٠ مليون شخص، نصف العدد على الأقل، بسبب التبغ في نهاية الأمر. وخلافا لمعظم أسباب الوفاة، يقتل التبغ أناسا، هم في أكثر سنوات عمرهم إنتاجا. وقد رت دراسة، أجريت مؤخرا، أن التدخين كان سببا لوفاة ٥,٤ ملايين شخص في عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن يزداد عدد الوفيات ليصل إلى ٨,٣ ملايين وفاة في عام ٢٠٣٠، وسيقع أكثر من ٨٠ في المائة من هذه الوفيات في البلدان النامية. وعلى وجه العموم، من المنتظر أن يشهد نصيب الأمراض الناجمة عن تعاطي التبغ من مجموع عبء الأمراض في أرجاء العالم قاطبة ارتفاعا ليزيد من ٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ما يناهز ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥، وليكون سببا لوفاة عدد من الناس يفوق عدد الوفيات الناجمة عن أي مرض بعينه، بما في ذلك أنه سيكون سببا في وفاة ما يزيد بنسبة ٥٠ في المائة عن عدد الوفيات بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكما سيتبين في الفرع التالي من هذا التقرير، فإن استعمال التبغ ليس مسألة من مسائل الصحة فحسب. ذلك أن آثار استعمال التبغ تتجاوز القطاع الصحي، ومن هنا تبرز أهمية التصدي للمشكلة بطريقة متعددة القطاعات. وفي هذا السياق، قد يكون تعاون مختلف الوكالات هو الحل، ولا سيما في سياق تنفيذ مجموعة تدابير تحد، على نحو فعال، من عبء هذا المرض.

٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أصدرت منظمة الصحة العالمية تقريرا جديدا عن وباء التبغ العالمي. ويمثل التقرير أول تحليل شامل لتعاطي التبغ والجهود المبذولة لمكافحته عالميا، استنادا إلى بيانات مستقاة من ١٧٩ بلدا. ويقدم التقرير للبلدان خريطة طريق لعكس اتجاه وباء التبغ العالمي الذي يمكن أن يقتل عددا من الناس قد يصل إلى بليون شخص في أواخر هذا القرن. ويحمل التقرير الخطوط العريضة لخدمة MPOWER، وهي مجموعة من ستة تدابير رئيسية لمكافحة التبغ. إنها تدابير قد ينعكس أثرها على التدابير الواردة في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وتستند إليها. وتجهز حزمة "MPOWER" إلى تحقيق ما يلي:

- رصد سياسات استعمال التبغ ومنع تعاطيه - ذلك أن الرصد الصحيح يتتبع نطاق وتطور الوباء، ويبين أفضل السبل الكفيلة بوضع سياسات محكمة طيعة. ففي الوقت الحالي، ليس لدى نصف عدد البلدان - بلدان من أصل كل ثلاثة بلدان في العالم النامي - الحد الأدنى من المعلومات عن استعمال التبغ.

- حماية الناس من دخان التبغ في الأماكن العامة وأماكن العمل - ذلك أنه نظرا إلى أنه ليس ثمة مستوى مأمون من التعرض لدخان التبغ غير المباشر فإن الطريقة الوحيدة الكفيلة لحماية صحة الناس تتمثل في فرض حظر كلي على التدخين في أماكن العمل

والأماكن العامة، مما أسفر عن فائدة إضافية تمثلت في مساعدة متعاطي التبغ في الإقلاع عن عادتهم. ومع ذلك فإنه لا تعدو ٥ في المائة من سكان العالم نسبة الناس المحميين حالياً بفعل تشريعات الأماكن الخالية من دخان التبغ.

- تقديم المساعدة لمن يريد وقف استعمال التبغ - من بين المدخنين الذين هم على علم بمخاطر التبغ، يريد ثلاثة من أربعة منهم الإقلاع عن التدخين. وتقديم النصيحة والمشورة وتوفير الأدوية أمر يمكن أن يُضاعف فرص النجاح لدى من يريد من المدخنين الإقلاع عن التدخين. على أنه لا توجد، على الصعيد العالمي، دوائر وطنية شاملة تدعم وقف التدخين إلا في تسعة بلدان في العالم.

- تحذير الناس من مخاطر التبغ - قليل ممن يستعملون التبغ يفهمون ما يشكل التبغ من خطر بكامل أبعاده على صحتهم على أنه قلما تستخدم استراتيجيات معايير الاتصالات التي ثبتت جدواها، من مثل اللافتات التحذيرية التي تستعين بالصور والرسوم، في تثقيف الناس، حتى وإن تكن هذه اللافتات فعالة وقليلة الكلفة. ذلك أن الصور والرسوم روادع أقوى من الكلمات في التحذيرات الموضوعة على أغلفة التبغ، لكن لا تُجيز وضع تحذيرات مزودة بالصور والرسوم إلا ١٥ بلداً، تمثل ٦ في المائة من مجموع عدد سكان العالم. ولا تُستوفى أعلى المعايير لوضع تحذيرات على أغلفة التبغ إلا خمسة بلدان، بما يمثل ما نسبته ٤ في المائة من سكان العالم.

- تطبيق الحظر بكل ضروبه على الإعلانات عن التبغ والترويج له ورعايته - فكثيراً ما تربط الإعلانات الواسعة النطاق، زيفاً بين التبغ وصفات مستحسنة، فلقد خلُصت دراسات إلى أن حظر الدعاية الإعلانية بأشكالها المختلفة قد يقلل من تعاطي التبغ. ولا يعيش إلا ٥ في المائة من سكان العالم في الوقت الحالي في بلدان لديها ضروب مختلفة من الحظر الشامل على الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته.

- رفع الضرائب المفروضة على التبغ ورفع أسعاره - فالضرائب التي تُفرض على التبغ هي الوسيلة الأشد فعالية للحد من تعاطي التبغ، ولا سيما في صفوف الناشئة والفقراء. ولا يوجد إلا لدى أربعة بلدان يُمثل سكانها ما نسبته ٢ في المائة من السكان في العالم، معدلات ضريبية أعلى من ٧٥ في المائة^(١) من أسعار التجزئة. وفي البلدان التي تتوافر معلومات لديها، تكون الإيرادات المتأتية من الضرائب على التبغ أعلى بما مقداره ٥٠٠ مرة من الإيرادات المنفقة على مكافحة التبغ. وفي البلدان

(١) استُخدم العبء الضريبي بنسبة ٧٥ في المائة على أسعار التبغ بالتجزئة في هذا التقرير، باعتباره رقماً مرجعياً، لا مستوى أمثل.

المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، تكون الإيرادات المتأتية من الضرائب على التبغ أعلى من الإيرادات المنفقة على مكافحة التبغ بما مقداره ٩ ٠٠٠ مرة و ٤ ٠٠٠ مرة على التوالي.

١٠ - وقد أُدرج تنفيذ سياسات "MPOWER" في مشروع خطة عمل منظمة الصحة العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، على اعتبار أنه يشكل عنصراً رئيسياً من عناصر مكافحة التبغ. هذا وستقدم خطة العمل هذه إلى جمعية الصحة العالمية في دورتها الحادية والستين؛ وهي ترمي إلى تنفيذ الاستراتيجية العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها التي قرر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أنها تشكل أولوية من الأولويات.

ثالثاً - استعمال التبغ وإنتاجه: دواعي القلق الرئيسية

ألف - أماكن العمل الخالية من دخان التبغ

١١ - يسبب دخان التبغ غير المباشر أكثر من ٣٠ حالة ضارة بالصحة، بما في ذلك السكتة الدماغية وأمراض القلب والأمراض الوعائية وعدداً من السرطانات من مثل سرطانات الرئة والرحم والمثانة والكلية، إذ أنه، استناداً إلى بيانات مسح جمعت من يافعين تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والخامسة عشرة، يمكن أن يكون انتشار التعرض لدخان التبغ أكثر من ٨٠ في المائة في أوروبا وأكثر من ٦٠ في المائة في الأمريكتين وحوالي ٥٠ في المائة في أفريقيا، وجنوب شرق آسيا ومنطقة غرب المحيط الهادئ ومنطقة الشرق الأوسط. وتظهر المسوحات التي تم الاضطلاع بها في البلدان و/أو حالات أخرى فيها فرض حظر كامل على التدخين أن دعم هذه السياسات يمكن أن يكون كبيراً جداً: إذ ناهز ٩٠ في المائة في أيرلندا و ٨٠ في المائة في أوروغواي وأكثر من ٧٥ في المائة كاليفورنيا ومدينة نيويورك. وأثبتت الخبرات العملية المتتقاة من بعض البلدان أيضاً أن هذه التدابير تلقى من التأييد الواسع النطاق ما يجعلها تكاد تصبح، بمرور الزمن، ذاتية التنفيذ.

١٢ - واستناداً إلى الأدلة، تذكر توصيات سياسات منظمة الصحة العالمية التي صدرت منذ عهد قريب بشأن الحماية من التعرض لدخان التبغ غير المباشر أنه:

(أ) نظراً إلى أنه ليس ثمة مستوى مأمون للتعرض لدخان التبغ غير المباشر فإن التنفيذ بنسبة ١٠٠ في المائة لإيجاد بيئات خالية من دخان التبغ يشكل الاستراتيجية الوحيدة التي ثبت أنها توفر مستوى مقبولا من الحماية من مخاطر التعرض لدخان التبغ غير المباشر؛

(ب) يتعين أن تكون جميع أماكن العمل المغلقة والأماكن العامة، بموجب القانون، بيئات خالية من التدخين بنسبة ١٠٠ في المائة؛

(ج) ينبغي تطبيق قوانين البيئات الخالية من دخان التبغ وإنفاذها على نحو فعال مع الاستناد في ذلك إلى الدروس المكتسبة من المناطق الخالية التي طبقت فيها القوانين المتعلقة بالبيئات الخالية من دخان التبغ؛

(د) ينبغي تنفيذ استراتيجيات تربية للحد من التعرض لدخان التبغ غير المباشر في المنزل.

١٣ - ويتمثل الإنجاز الهام الثاني في مجال سياسات الأماكن الخالية من دخان التبغ في قيام مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، في دورته الثانية المعقودة في بانكوك في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، بوضع واعتماد المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة ٨ من الاتفاقية الإطارية المذكورة. وترمي المبادئ التوجيهية إلى مساعدة الأطراف في الإيفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٨ المتعلقة بالحماية من التعرض لدخان التبغ، بما ينسجم مع الأدلة العلمية وأفضل الممارسات في شتى أرجاء العالم في تنفيذ تدابير الأماكن الخالية من دخان التبغ. وهي ترمي أيضا إلى تحديد العناصر الرئيسية في التشريعات اللازمة لحماية الناس فعلا من التعرض لدخان التبغ. وكان أحد الاعتبارات الأساسية لوضع هذه المبادئ التوجيهية هو أن "واجب حماية الناس من دخان التبغ ... أمر راسخ في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية". واستنادا إلى توصيات منظمة الصحة العالمية، على صعيد السياسة العامة، بشأن الحماية من دخان التبغ غير المباشر فإن المبادئ التوجيهية تضع المبادئ اللازمة لحشد تنفيذ سياسات الأماكن الخالية من دخان التبغ.

١٤ - وتؤكد المبادئ التوجيهية على التزام الأطراف بمسألة "توفير حماية للجميع لكفالة أن تكون جميع الأماكن العامة المغلقة وجميع أماكن العمل المغلقة وجميع وسائل النقل العام، وإن أمكن، الأماكن العامة الأخرى (الخارجية أو شبه الخارجية) خالية من التعرض لدخان التبغ غير المباشر. ولا تسوغ أي استثناءات استنادا إلى حجج صحية أو قانونية". كذلك تنوه المبادئ التوجيهية بأنه "ينبغي توفير الحماية في جميع أماكن العمل الخارجية أو المغلقة، بما في ذلك المركبات المزودة بمحركات آلية المتخذة أماكن عمل (من مثل سيارات الأجرة أو سيارات الإسعاف أو مركبات التوصيل)" وبأن على الأطراف "... أن تعمل لاعتماد الحماية، الأشد فعالية، من التعرض لأي خطر حيثما تبين الأدلة وجوده". وتنوه المبادئ التوجيهية أيضا بأهمية إبلاغ الجمهور والتشاور معه وإشراكه في ما يتعلق بالخطر وبأهمية

الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك ضمانا لتلقي الدعم وللسلاسة في التنفيذ. ويرد أيضا وصف للعناصر الداخلة في ذلك، بما فيها ممارسات الإنفاذ والرصد والتقييم.

١٥ - ومن مبادرات المنظمات غير الحكومية الجديدة المثيرة للاهتمام الشراكة العالمية لأجواء خالية من دخان التبغ، وهي مبادرة شكلها عدة شركاء للعمل على الترويج لسياسات لتحقيق أجواء خالية من دخان التبغ في شتى أرجاء العالم. وتتولى شؤون تنسيقها الجمعية الأمريكية للسرطان وائتلاف الاتفاقية الإطارية، والمبادرة مصممة لمساعدة الممارسين وأنصار سياسات الأماكن الخالية من دخان التبغ على الحصول على الأدلة لسياسات الأماكن الخالية من دخان التبغ، وعلى طلب المساعدة من شبكة من الخبراء وعلى اتخاذ إجراءات دعما لسياسات الأماكن الخالية من دخان التبغ. ويتألف الشركاء الرئيسيون فيها من كبرى منظمات مكافحة التبغ من كل منطقة من مناطق العالم. وتتمثل أولوياتها الأولى في العمل على تنفيذ المادة ٨ من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية. وتعلق أولوياتها الأخرى بالالتزام بإدارة الحملات الدولية، بما فيها الحملة من أجل أمم متحدة خالية من دخان التبغ. هذا وقد لقي نداء كان قد وُجّه في أواخر عام ٢٠٠٧ مجموعات الصحة العامة في كل أرجاء المعمورة استجابة قوية وفورية من أكثر من ١٦٠ مجموعة. ومن خلال مبادرة الشراكة هذه، تقدم المنظمات غير الحكومية بتنظيم صفوفها تنظيما حسنا على الصعيد الدولي لتقديم دعما قويا لسياسة لأمم متحدة خالية من دخان التبغ.

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن جعل أماكن العمل بالأمم المتحدة خالية من التدخين

١٦ - اعتمدت الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ القرار (٤٢/٢٠٠٦) المتعلق بجعل أماكن العمل بالأمم المتحدة خالية من التدخين (انظر المرفق الأول للاطلاع على النص الكامل للقرار). وفي هذا القرار:

- أوصى المجلس بأن تنظر الجمعية العامة، في دورتها الحادية والستين، في تطبيق حظر كامل على التدخين في جميع أماكن الأمم المتحدة المغلقة، في المقر وكذلك في المكاتب الإقليمية والقطرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتطبيق حظر كامل على مبيعات منتجات التبغ في جميع أماكن الأمم المتحدة،
- وأوصى المجلس الاقتصادي أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨.

١٧ - على أن الجمعية العامة لم تتخذ أي إجراء للنظر في توصية المجلس في دورتها الحادية والستين أو في دورتها الثانية والستين.

نتائج المسح بشأن حالة الحظر المفروض على التدخين في الأمم المتحدة

١٨ - أثناء اتخاذ المجلس قراره بشأن جعل أماكن العمل بالأمم المتحدة خالية من التدخين في عام ٢٠٠٦، طلبت بعض البلدان إلى منظمة الصحة العالمية أن تنظر في نطاق عمليات الحظر الحالية في مختلف مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها. ومن ثم أجرى موظفو مبادرة التحرر من التبغ في منظمة الصحة العالمية مسحاً موجهاً لمقار مختلف كيانات الأمم المتحدة وباستخدام الهيكل التنظيمي لمنظومة الأمم المتحدة أساساً، وجرى تقييم لأماكن جميع الكيانات في المنظمة التي يوجد الكثير منها في نفس المباني. وتم تحديد الوحدات المسؤولة عن حظر التدخين في كل كيان من الكيانات المنتسبة في الأمم المتحدة، وجرى الاتصال هاتفياً أو عن طريق البريد الإلكتروني. وكان الغرض المتوخى من هذا المسح هو جمع المعلومات التالية: حالة الحظر، والجهة المنشئة للحظر وتم طلب نسخة من القرار إذا كان ذلك متاحاً، وتاريخ الإصدار واحتمال الامتثال وحدوث مبيعات للتبغ.

١٩ - وقصارى القول إن هناك أكثر من ٥٠ كياناً مدرجاً في الهيكل التنظيمي الرسمي للأمم المتحدة، ولكن هذه الكيانات موجودة في حوالي ٣٠ من أماكن العمل. وتضم مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي عدداً كبيراً من إدارات ومكاتب الأمانة العامة والبرامج والصناديق والهيئات الفرعية واللجان والوكالات والمؤسسات الأخرى. وأظهرت نتائج المسح أن ٦١ في المائة من الوكالات/أماكن العمل نفذت حظراً كاملاً على التدخين في حين نفذت ٣٩ في المائة حظراً جزئياً. واعتبر الحظر في أماكن العمل كاملاً إذا كان يسمح بالتدخين في أي من الأماكن المغلقة. وأبلغت ٦٣ في المائة من الوكالات/أماكن العمل عن امتثال جيد للسياسة العامة ذات الصلة، فيما أبلغت ٢٦ في المائة عن امتثال متوسط و ٨ في المائة عن امتثال ضعيف. وفي ٧٩ في المائة من الوكالات/أماكن العمل كان القرار بحظر التدخين قراراً إدارياً في حين كان القرار في ٢١ في المائة من الحالات قراراً إدارياً صادراً عقب طلب وجهته دول أعضاء أو موظفين/رابطات موظفين.

٢٠ - وفي ٦٣ في المائة من الوكالات/أماكن العمل، لم تُباع منتجات التبغ في الأماكن نفسها؛ وسُمح بمبيعات التبغ في ٣٤ في المائة من الوكالات/أماكن العمل. ففي أماكن عمل منظمة الصحة العالمية، مثلاً، سُمح بمبيعات التبغ حتى عام ١٩٧١. ثم حظرت هذه المبيعات بعد ذلك التاريخ، إثر إعادة التفاوض بشأن العقد بين منظمة الصحة العالمية والمتاجر الذي كان يزاوئ أعماله في مباني المنظمة. فقد أدخل تعديل على العقد قضى بإضافة شرط إلى

العقد يستثني خصيصا بيع منتجات التبغ. وفي المنظمات التي يجري فيها بيع منتجات التبغ، يقوم بعملية البيع موردون خارجيون يرتبطون بترتيب تعاقدى مع المنظمة ذات العلاقة. ويرى فريق المسح، استنادا إلى الخبرة العملية في منظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى كانت تباع منتجات تبغ في أماكن عملها، أن تغيير عقد من أجل استثناء بيع التبغ، إذا ما كان مبنيا على أساس قرار حازم من المنظمة صاحبة العلاقة بحظر بيع منتجات التبغ، ليس بالأمر المعقد. والقلق الذي ثار بشأن إعادة التفاوض بشأن العقد مع الجهة الموردة لا يمكن إلا أن يكون أمرا ثانويا إذا ما وضع في الاعتبار مدى السلسلة التي سارت بها عمليات إعادة التفاوض في جميع الحالات التي تم فحصها.

٢١ - وختاماً، يتضح أن حظر التدخين قد أصبح الآن سياسة مقبولة عموماً في معظم كيانات الأمم المتحدة، هذا إلى جانب سلسلة سير القرارات الإدارية ذات الصلة في معظم الأحوال. كما أن بيع منتجات التبغ لا يبدو أمراً معقداً. ذلك أن إصدار الجمعية العامة قراراً يجعل مباني الأمم المتحدة خالية من التدخين (دخان التبغ) يمكن أن يعزز موقف الأمم المتحدة من حظر التدخين في أماكن العمل ويؤكد أن المنظمة على وئام مع القواعد العالمية التي أقرها بتوافق الآراء أكثر من ١٥٠ طرفاً في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية، وهي التي تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من سكان العالم.

نقاط العمل

٢٢ - لا ينبغي أن يخطئ المرء الزخم العالمي الذي نشأ بفعل الامتثال المطرد للحق في التمتع بأجواء خالية من دخان التبغ. ذلك أن في ازدياد عدد البلدان (إستونيا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران، وأيرلندا، وإيطاليا، وبوتان، والسويد، وفرنسا، ومالطة، والنرويج، ونيوزيلندا) التي تطبق قوانين أجواء خالية من دخان التبغ. وفي إقرار المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة ٨ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية من جانب الأطراف في الاتفاقية التي يزيد عددها على ١٥٠ طرفاً إشارة دعم قوية لتنفيذ الأماكن الخالية من دخان التبغ. هذا ويظهر المسح الذي أجرته الأمم المتحدة لعمليات حظر التدخين بنتائج مشجعة، فيما أصبحت معظم أماكن العمل في الأمم المتحدة خالية من دخان التبغ. وقد تود الدول الأعضاء في المجلس أن تؤكد من جديد دعمها لجعل أماكن عمل الأمم المتحدة خالية من التدخين (دخان التبغ) وأن تطلب من الجمعية العامة النظر في هذه المسألة في دورتها الثالثة والستين.

باء - زراعة التبغ وبدائل التبغ

٢٣ - تظهر تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لاتجاهات الإنتاج لعام ٢٠١٠ أن الإنتاج في البلدان المتقدمة النمو أخذ بالانخفاض فيما يأخذ في الازدياد في بلدان العالم النامي. ففي السبعينيات، أنتجت البلدان النامية نسبة أدنى بقليل من ٦٠ في المائة من إنتاج التبغ العالمي؛ وفي عام ٢٠١٠ قد تنتج هذه البلدان أكثر من ٨٠ في المائة. وهذا يبين انخفاض تكلفة الإنتاج وحدوث زيادة ملحوظة في الطلب في البلدان النامية.

٢٤ - على أن من الأهمية ملاحظة أنه لا يمكن استمرار ربحية زراعة التبغ في المدى الطويل. فعلى الصعيد العالمي، يوجد فائض في المعروض من أوراق التبغ، هذا إلى جانب انخفاض الأسعار العالمية وأن ارتقاء تكنولوجيا إنتاج السجائر تتطلب قدراً أقل من أوراق التبغ في السجائر.

٢٥ - وتشكل تأثيرات زراعة التبغ الصحية والاجتماعية - الاقتصادية مسائل تدعو هي الأخرى إلى القلق. فمن بين الأخطار الصحية المرتبطة بزراعة التبغ داء التبغ الأخضر والتعرض للمبيدات الحشرية الخطيرة ولغبار التبغ والإصابات الناجمة عن ذلك. ويمكن أن تؤدي زراعة التبغ إلى تدهور بيئي من خلال إزالة الغابات وتلوث إمدادات المياه بسبب استخدام المبيدات الحشرية، وتدهور التربة بسبب استخدام المخصبات بكثافة. والقوة التفاوضية التي لدى مزارعي التبغ بشأن نوعية التبغ وتحديد أسعاره قليلة لا تكاد تذكر أو أنها معدومة ومحدودة هي الفرص المتاحة لهم للحصول على قروض بأسعار فوائده معقولة ذلك لأنهم غالباً ما يحصلون على القروض، بما في ذلك المدخلات الزراعية من دوائر صناعة التبغ، فضلاً عن أن أيديهم مكبلة وهم مرتهنون بما تتخذه دوائر صناعة التبغ من قرارات. ونظراً لأن المحصول يتطلب يدا عاملة كثيفة فإن عمالة الأطفال غالباً ما توجد في زراعة التبغ، وعليه ينبغي تشجيع حماية صحة العاملين وتيسيرها من خلال المعونة الحكومية وإنفاذ الحكومة للرقابة واللوائح التنظيمية.

الفريق الدراسي المعني ببدائل زراعة التبغ المستدامة اقتصادياً

٢٦ - أنشئ الفريق الدراسي المخصص المعني ببدائل التبغ، المفتوح باب العضوية أمام الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية، في الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وتمثل الأهداف التي يسعى الفريق الدراسي إلى تحقيقها في تقصي البدائل الحيوية اقتصادياً للعاملين في مجال التبغ ومزارعيه وفرادي الباعة حسب مقتضى الحال؛ وتقديم توصيات إلى المؤتمر المذكور بشأن الآليات الكفيلة بتقييم الآثار المترتبة. مرور الزمن على ممارسات شركات التبغ؛ وتقديم توصيات بشأن مبادرات التنويع الفعالة الكلفة؛

وتقديم تقارير عن المبادرات التي يجري اتخاذها على الصعيد الوطني وفقا للمادة ١٧ (بشأن تقديم الدعم للأنشطة البديلة الحيوية اقتصاديا). وكذلك فوض المؤتمر الفريق الدراسي العمل على نحو وثيق مع المنظمات الدولية المختصة، والتعاون مع فرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات المعنية بمكافحة التبغ.

٢٧ - واستضافت حكومة البرازيل الاجتماع الأول للفريق الدراسي الذي انعقد في برازيليا في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وحضر الاجتماع ٧٠ مشاركا من ١٣ بلدا يمثلون المناطق الست لمنظمة الصحة العالمية. وكان من بين الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها الاجتماع أن البحوث غير كافية بشأن الآثار الصحية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على زراعة التبغ، وأن الحاجة قائمة إلى إجراء تحليل أعمق للعوامل المالية للاستعاضة عن المحصول، ولا سيما التي تؤثر على حالة صغار المزارعين: هذا وقد قامت منظمة الصحة العالمية، قبيل انعقاد الاجتماع الأول للفريق الدراسي، بإجراء جلسة اجتماع علنية بشأن التنوع الزراعي والبدائل المحصولية للتبغ، وذلك في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في برازيليا. وكان الغرض من جلسة الاستماع هو كفالة تمثيل جميع وجهات النظر في الحدث المذكور. وقد أدلى القطاع الصحي العام والمزارعون والحكومة وممثلو صناعة التبغ بما مجموعه ٣٠ بيانا.

٢٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، قدم تقرير الفريق الدراسي إلى الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف، ومن ثم، قرر المؤتمر أن يتواصل عمل الفريق الدراسي، الذي يُعرف الآن باسم "الفريق الدراسي المعني ببدائل زراعة التبغ المستدامة الاقتصادية بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، ولا سيما أعضاء فرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات المعنية بمكافحة التبغ، من مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة المعتمدة التي تتمتع بمركز مراقب لدى مؤتمر الأطراف. وستقوم حكومة المكسيك باستضافة الاجتماع الثاني للفريق الدراسي، الذي سيعقد في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في مكسيكو.

٢٩ - ويتمثل الغرض من هذا الاجتماع في توسيع نطاق العمل بتحديث الخبرات العملية المستفادة من الاجتماع الأول للفريق الدراسي والأخذ بالخبرات العملية الجديدة والاستعراضات عبر القطرية، وكذلك المضي قدما نحو مناقشة الأدوات السياسية التي تُفضي إلى تنفيذ بدائل زراعة التبغ المستدامة اقتصاديا. ويرمي الاجتماع أيضا إلى استقطاب مشاركة أكبر من جانب الحكومات المعنية، وكذلك إلى الاستعانة بالدراية الفنية لدى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة.

نقاط العمل

٣٠ - يعد التبغ محصولاً مربحاً كون زراعته مكلفة وتسفر عن آثار ضارة بالصحة وآثار اجتماعية اقتصادية سلبية. وينبغي مواصلة البحث عن سبل رزق بديلة - لأغراض التنويع على الأقل، وينبغي توفير الخيارات للمزارعين الذين يودون التحول إلى زراعة محاصيل أخرى. هذا ويعد عمل الفريق الدراسي المنبثق عن مؤتمر الأطراف أمراً أساسياً لا غنى عنه وينبغي تشجيعه. وكذلك يُعد الإسهام التقني والدعم المؤسسي المقدمان من الوكالات الحكومية الدولية المتخصصة، ولا سيما أعضاء فرقة العمل، من مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، عنصراً جوهرياً في التقدم الذي يحرزه الفريق الدراسي، وينبغي توطيده ومواصلته مع مرور الزمن.

جيم - التبغ والتنمية

٣١ - يشكل التبغ والفقر حلقة مفرغة. فمع أن انتشار استعمال التبغ هو أعلى في صفوف الفقراء فإن النفقات على التبغ يمكن أن تمثل تكاليف عالية لفرص ضائعة، ويمكن أن تُحول موارد هامة عن وجهة تلبية احتياجات أساسية من مثل التعليم والصحة: وغالباً ما يقع عبء النفقات الصحية المتزايدة التي تُعزى إلى الأمراض والوفيات الناجمة عن استعمال التبغ على الأسر الفقيرة، ولا سيما في البلدان النامية، حيث تكون التغطية الصحية ضعيفة ومتدنية. ذلك أن تقديرات مجموع التكاليف الاقتصادية للأمراض والوفيات الناشئة عن التبغ في بعض البلدان النامية قد تصل إلى مستوى عالٍ قدره بليوناً دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (بيانات عام ٢٠٠٠) في حالة بنغلاديش.

٣٢ - وفي ما يتعلق بمدى انتشار استعمال التبغ فإنه قد تم جمع بيانات قابلة للمقارنة من المسح الذي أجرته منظمة الصحة العالمية لما مجموعه ٧٠ بلداً تمثل مختلف مستويات التنمية. ذلك أن البيانات في بلدان من مثل الصين والهند، تُظهر أن انتشار التدخين بين أشد فئات السكان فقراً، لدى كل من المدخنين اليوميين والمدخنين بانتظام، يمكن أن يكون في بعض الأحيان أكثر من ضعف مستوى انتشاره في الخمس الأعلى دخلاً. ويترد هذا الاتجاه في البلدان الضعيفة الدخل وبلدان الدخل المتوسط الأدنى. على أن هذا الفارق يجنح إلى الاعتدال مع ارتفاع مستوى التنمية لدى البلدان. ويشير هذا إلى أن استعمال التبغ هو مسألة إنمائية ومع ارتفاع البلدان في مستويات دخلها يتناقص التفاوت في مدى الانتشار.

٣٣ - حتى إن العبء الواقع على الفقراء أكثر أهمية ذلك أن البيانات تُظهر أن الفقراء، إضافة إلى أن فيهم النسبة الأعلى من مستعملي التبغ، يجنحون إلى استهلاك التبغ قدر استهلاك الأغنياء له. وفي ما يتعلق بتكلفة الفرصة الضائعة فإن الأدلة المستقاة من بلدان من مثل الفلبين تبين أن الأسر المعيشية الفقيرة تُنفق على التبغ أكثر مما تنفق على التعليم

أو الصحة أو الملابس. وفي ما يتعلق بدقائق العمل فإن الشخص في شيلي والصين والهند يحتاج إلى أن يعمل أكثر من ثلاثة أمثال الوقت ليشتري علبة سجائر محلية بالمقارنة مع كيلوغرام من الأرز. ويمكن أن يكون الفارق خمسة أمثال أو أكثر في بلدان من مثل كولومبيا أو تايلند.

٣٤ - وتأسيسا على الجهد المبذول على التبغ والفقر، فقد قامت منظمة الصحة العالمية بتنظيم اجتماع مشترك بين الأقطار بشأن مكافحة التبغ والحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية في بنغلاديش في آب/أغسطس ٢٠٠٧، حضره ممثلون عن بنغلاديش وميانمار ونيبال فضلا عن وكالات لها مقام في تلك البلدان. وكان الهدف من الاجتماع هو استعراض التقدم الذي أحرزته مكافحة التبغ في بنغلاديش وميانمار ونيبال في سياق الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية وما آل إليه تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/٢٠٠٦. وقد طور المشاركون خطة أنشطة ترمي إلى النهوض بالعمل بشأن التبغ والفقر. ووضعت توصية أيضا باستعراض إدراج أنشطة مكافحة التبغ حاليا في الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان ذات العلاقة.

٣٥ - ومن الأهمية ملاحظة أن معدل انتشار استعمال التبغ كان قد أدرج منذ عهد قريب، على أنه مؤشر للتنمية المستدامة. فقد أصدرت لجنة التنمية المستدامة تكليفا بتطوير مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة في عام ١٩٩٥. وتُتخذ هذه المؤشرات نقاطا مرجعية للبلدان لتطوير مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة. وأصدرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الطبعة الثالثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وتتألف مؤشرات لجنة التنمية المستدامة من ٩٦ مؤشرا للتنمية المستدامة، يُعد ٥٠ منها مؤشرات أساسية. وقد أدرج المؤشر المتعلق بمدى انتشار استعمال التبغ مؤشرا جديدا في المنشور الذي صدر منذ عهد قريب ويحمل عنوان "الصحة"، وهو واحد من ١٥ موضوعا تدرج في إطار مؤشرات لجنة التنمية المستدامة.

٣٦ - ويُعرّف المؤشر بأنه عدد الراشدين ممن بلغوا سن الخامسة عشرة أو تجاوزوها والذين أفادوا في مسح ممثل للبلد على الصعيد الوطني بأنهم مدخنون يوميون لأي من منتجات التبغ، مقسوما على عدد الجييين على المسح معدلا بعدد حالات عدم الإجابة. وتُدعى البلدان للنظر في مؤشر معدل انتشار استعمال التبغ حين تهم بتطوير مؤشرات وطنية جديدة للتنمية المستدامة، أو بتنقيح القائم منها، ولما كان هذا مؤشرا جديدا من مؤشرات لجنة التنمية المستدامة فإن أثر إدراجه في عداد مؤشرات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني لا يمكن تقديره بعد، على أنه، استنادا إلى استعراض عاجل لمجموعات المؤشرات الوطنية، يبدو أن ثمة إمكانية للإفادة من هذا المؤشر في سياق التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية. على

أن هذا المؤشر، أو أحد مشتقاته، يُتخذ حاليا على أنه أحد مؤشرات التنمية المستدامة في بضعة بلدان في أوروبا.

نقاط العمل

٣٧ - على الرغم من أن التعريف الحالي للأهداف الإنمائية للألفية لا يُشير إلى مكافحة الأمراض غير السارية، بما في ذلك مكافحة التبغ، على اعتبار أنها عامل خطر فإن هناك تسليما متزايدا بأن مكافحة التبغ هي مسألة إنمائية. ذلك أن إدراج معدل انتشار استعمال التبغ، على اعتبار أنه مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة في المنشور الذي أصدرته من عهد قريب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دلالة حسنة على هذا التقدم المحرز. إذ أن البحوث الأولية التي أجرتها منظمة الصحة العالمية تُبين أن أنشطة مكافحة التبغ لم تدرج بعد في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. واستنادا إلى بحوث في هذه المسألة أكثر استفاضة، تعتزم منظمة الصحة العالمية تطوير واقتراح استراتيجية تأخذ في الاعتبار مكافحة التبغ في برامج التنمية الوطنية. ومن شأن أي مُدخل تقدمه أي منظمات من مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونكتاد، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، أن يكون ذا فائدة همة.

دال - نوع الجنس والتبغ

٣٨ - في دياحة الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، يبرز قلق جلي من استعمال التبغ في صفوف النساء والفتيات اليافعات وأهمية التصدي للأخطار الخاصة بنوع الجنس فيما يتم وضع استراتيجيات لمكافحة التبغ. ويوفر هذا الإطار القانوني الذي ينبغي أن يقاس استنادا إليه نجاح معالجة مسألة نوع الجنس والتبغ في سائر مواد الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ. وتُسلم الديباجة أيضا بما تستطيع المرأة أن تقدم من إسهام إلى القيادة.

٣٩ - وعلى مدى أعوام، أجرت دوائر صناعة التبغ بحوثا حول كيف يمكن زيادة مبيعات منتجات التبغ للنساء. وفي العديد من البلدان، تخطب دوائر صناعة التبغ ود المجموعات النسائية من خلال تمويل دور إيواء ضحايا العنف المنزلي وتشجيع مهرجانات ملكات الجمال وحفلات اللهو والتسلية والطرب. وعلى الصعيد العالمي، يستهلك الذكور من التبغ ما بين أربعة وعشرة أمثال استهلاك الإناث له. وعلاوة على أن النساء يشكلن الآن السوق المنشود لدوائر صناعة التبغ، بما يؤدي إلى ازدياد معدل الانتشار، فإن هذه هي مسألة جنسانية ذلك لأن معدلات التدخين العالية بين الذكور تعني أن غالبية ضحايا دخان التبغ غير المباشر هم من النساء والأطفال. كما أنه حين يقضي الرجال أو يصابون بالعجز فإن العبء الاقتصادي وعبء الرعاية إنما يقعان على النساء في المقام الأول. وفي زراعة التبغ وإنتاجه، تنهض النساء

بالجزء الأكثر من العمل الذي يتطلب يدا عاملة كثيفة، من تعشيب وانتقاء لأوراق التبغ وتخفيفها. ويمكن قول الشيء نفسه في حالة إنتاج سجائر البيدي في جنوب شرق آسيا.

نقاط العمل

٤٠ - يمكن معالجة الجانب الجنساني لاستعمال التبغ بسلوك عدة نُهج. ويشمل هذا، على سبيل المثال، توفير تنمية المهارات للنساء الحوامل بشأن كيف يمكن مخاطبة الآخرين حول أخطار دخان التبغ غير المباشر في المنزل؛ ودعم البحوث التي تدور حول كيف تنشئ دوائر صناعة التبغ ائتلافات مع المجموعات النسائية؛ وكفالة شمول النساء القرويات، بمن فيهن العاملات في صناعة سجائر البيدي، على اعتبار أنهن مشاركات نشطات في التخطيط والتصميم والتنفيذ في مجال المعلومات والتثقيف وبرامج الاتصالات الموجهة لهن في مجال التبغ.

هاء - مكافحة التبغ ودوائر صناعة التبغ

٤١ - يرد في ديباجة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن التبغ اعتراف "بضرورة التيقظ لأي جهود تبذلها دوائر صناعة التبغ لكي تقوض أو تخرب جهود مكافحة ولضرورة التعرف على أنشطة دوائر صناعة التبغ ذات الأثر السلبي على جهود مكافحة التبغ...". وكذلك يُذكر تحت الالتزامات العامة الواردة في المادة ٥ حكم يدعو الأطراف إلى حماية سياساتها من المصالح التجارية لدوائر صناعة التبغ.

٤٢ - تكون السياسات والبرامج الشاملة لمكافحة التبغ فعالة في الحد من الاستهلاك، وتجهد دوائر صناعة التبغ في إحباط تنفيذها، ولا سيما في البلدان النامية. وتشمل الطرائق المختلفة التي تحاول دوائر صناعة التبغ التدخل بها في مكافحة التبغ وإضعافها في خاتمة المطاف، ترويج التنظيم الذاتي، وصياغة وتوزيع تشريعات بسيطة ملائمة للتبغ وتخريب التشريعات واستغلال الثغرات أو محاولة رشي لأعضاء المشرعين. ومع التغير الحاصل في البيئة الاجتماعية وفي مواجهة الطلب المتزايد على المساءلة، شرعت شركات التبغ في انتهاج استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٤٣ - على أن منظمة الصحة العالمية ما انفكت تسعى إلى رصد أنشطة دوائر صناعة التبغ في هذا المجال، فضلا عن أنها أصدرت مؤخرا تقريراً يناقش الجهود التي تبذلها دوائر صناعة التبغ في رعاية الأنشطة التثقيفية والصحية وغيرها من الأنشطة الخيرية. ويتمثل التحدي القائم الآن في نشر المعلومات عن حقيقة غرض ونطاق الأنشطة التي تتخذ قالب المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تضطلع بها دوائر صناعة التبغ بين مقررري السياسات العامة وقادة

الرأي فضلا عن الأوساط السكانية. ومن الأهمية ملاحظة أن مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية قد أنشأ فريقا عاملا ليتولى وضع مبادئ توجيهية بشأن المادة ٥-٣ من الاتفاقية المتعلقة بالحماية من تأثير دوائر صناعة التبغ.

٤٤ - هذا وقد فرغ الفريق العامل، المؤلف من ٢١ طرفا من أطراف الاتفاقية، من عمله المتعلق بوضع مسودة مبادئ توجيهية، وستقدم الوثيقة إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة. ويتمثل غرض هذه المبادئ التوجيهية في كفالة أن تكون الجهود المبذولة لحماية مكافحة التبغ من المصالح التجارية وأي مصالح مكتسبة لدوائر صناعة التبغ، شاملة وفعالة. وسيكون للتنفيذ الناجح للمادة ٥-٣ من المبادئ التوجيهية نظرا لما لها من طبيعة شاملة، أثر شامل على سياسات البلدان لمكافحة التبغ وعلى نجاح تنفيذ الاتفاقية الإطارية المذكورة.

مبادرة الميثاق العالمي

٤٥ - يُعد الميثاق العالمي أكبر مبادرة عالمية طوعية لتحلي الشركات بروح المواطنة. ولهذه المبادرة هدفان: جعل الميثاق العالمي ومبادئه جزءا من استراتيجية الأعمال التجارية وعملياتها، والتشجيع على التعاون في ما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بتعزيز الشراكات لدعم أهداف الأمم المتحدة. ومبادئ الميثاق العشرة مستقاة من الصكوك الدولية وهي تعالج حقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة ومكافحة الفساد. ولا يُعد الميثاق العالمي صكا رقابيا، بل إنه مبادرة طوعية ذات طبيعة شبكية. والمبادرة محفل للتعلم والحوار لا خاتم لمنح الموافقة للشركات التي تشارك فيها.

٤٦ - ويقوم الميثاق العالمي على أساس المساءلة العامة والشفافية والحرص على المصالح الشخصية، مع التحلي بالاستنارة للشركات واليد العاملة والمجتمع المدني لمباشرة الإجراءات الأساسية في انتهاج المبادئ التي يقوم عليها الميثاق العالمي. ومن الأهمية بمكان أن الميثاق العالمي مقصود به إكمال الرقابة الحكومية لا أن يحل محلها.

٤٧ - ودعما لسياسات منظمة الصحة العالمية بشأن التبغ، يسعى مكتب شؤون الميثاق العالمي أن يُثني شركات التبغ عن الانضمام إلى المبادرة، وهو لا يقبل تمويلا من شركات التبغ. وقد قطع المكتب على نفسه عهدا في الآونة الأخيرة ألا يسمح لشركات التبغ بتقديم أي بيانات عن أنشطته العالمية، أو بأن يسمح لها باستخدام العلامة التجارية العالمية في أي شكل من الأشكال من أجل تحسين صورتها. على أن الميثاق العالمي، نظرا لصلاحياته الراهنة، يستطيع منع شركات التبغ من الانضمام إلى المبادرة. فعلى سبيل المثال، استطاعت بضع شركات تبغ الانضمام إلى المبادرة من خلال الشبكات المحلية للمبادرة.

٤٨ - ومع ذلك فإن الشرط الأول لجميع المشاركين في الميثاق العالمي هو أنه ينبغي عليهم امتثال جميع القوانين الوطنية والدولية الواجبة التطبيق. كما أن للميثاق العالمي تدابير تتعلق بالزراعة تشمل عملية تيسير حوار بما يتسنى معها إذا ما وجهت ادعاءات صحيحة بأن شركة ما، مشاركة في الميثاق، تقوم بانتهاك جسيم مطرد لمبادئ الميثاق فإن في الإمكان إثارة المسألة مع الشركة والطلب إليها بأن تجيب على مَنْ أثار المسألة شخصا كان أو منظمة. وفي ما يتعلق بشركات التبغ القليلة العدد التي تشارك في المبادرة، وإذا ما قدم ادعاء بأن الشركة لا تنقيد بالقوانين الوطنية لمكافحة التبغ فإن في الإمكان الاحتكام إلى ذلك الإجراء بإرسال تحذير إلى الشركة.

نقاط العمل

٤٩ - تعتقد منظمة الصحة العالمية أن دوائر صناعة التبغ والمسؤولية الاجتماعية للشركات نقيضان بحكم طبيعتهما. وأن من المؤسف أن بعض شركات التبغ قد تمكنت من الانضمام إلى الميثاق العالمي نظرا إلى أنه مبادرة هامة لتحلي الشركات بروح المواطنة. وفي وسع منظمة الصحة العالمية مواصلة رصد أنشطة دوائر صناعة التبغ وتقديم المعلومات إلى الميثاق العالمي حين تنتهك شركة ما القوانين الوطنية ذات الصلة بمكافحة التبغ. ويستطيع الميثاق العالمي أن يستخدم هذا حين يتم استعراض مركز الشركة ذات العلاقة، وأن يُدرج في حافظة أداء الشركة حين يتم استعراض مركز المشاركين في الميثاق العالمي.

رابعاً - الجديد من المعلومات عن اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وتنفيذها

٥٠ - حتى أيار/مايو ٢٠٠٨، بلغ عدد الأطراف في الاتفاقية ١٥٤ طرفاً، تمثل حوالي ٨٠ في المائة من سكان العالم. وعقدت دورتان لمؤتمر الأطراف، الذي هو هيئة إدارة الاتفاقية. وستعقد الدورة الثالثة في جنوب أفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وعملت مبادرة التحرر من التبغ كأمانة مؤقتة للاتفاقية حتى منتصف عام ٢٠٠٧، حين باشرت الأمانة الدائمة عملها وعُين هيك نيكوغوسيان رئيساً لها. وتشمل مهام الأمانة، في جملة أمور، دعم أعمال مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية (من مثل الهيئات التفاوضية الحكومية الدولية)؛ وتقديم الدعم للأطراف، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ وكفالة التنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية المختصة، الدولية منها والإقليمية.

٥١ - وفي الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف، شملت القرارات المتخذة اعتماد المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة ٨ بشأن الحماية من التعرض لدخان التبغ؛ وأعمالاً أخرى بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم المنتجات؛ ووضع مبادئ توجيهية جديدة تتناول مختلف مواد الاتفاقية، بما فيها المادة ٥-٣ المتعلقة بالحماية من تأثير دوائر صناعة التبغ؛ والمادة ١١ المتعلقة بتغليف وتوسيم منتجات التبغ، والمادة ١٢ المتعلقة بالثقيف والاتصال والتدريب وتوعية الجمهور، والمادة ١٣ المتعلقة بالإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته. وقرر مؤتمر الأطراف إنشاء هيئة تفاوضية حكومية دولية يكون باب الاشتراك في عضويتها مفتوحاً أمام جميع الأطراف، وتتولى صياغة مسودة بروتوكول بشأن الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، يستند إلى أحكام المادة ١٥ من الاتفاقية، المتعلقة بالاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ ويكملها، كما تتولى التفاوض بشأن مسودة البروتوكول.

٥٢ - وفي ما يتعلق بالتمويل والمساعدة التقنية اللازمين لتنفيذ مكافحة التبغ، تنص المادة ٢٦-٥ (ج) من الاتفاقية على "قيام مؤتمر الأطراف، في دورته الأولى، باستعراض مصادر وآليات المساعدة القائمة والمحتملة، استناداً إلى دراسة تعدها الأمانة...". وقد تم إعداد دراسة استعراضية لمصادر وآليات المساعدة القائمة والمحتملة لمؤتمر الأطراف في دورته الأولى في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وكان من بين الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة الاستعراضية الإقرار من جانب مجتمع المانحين الدوليين بأن التبغ جزء أساسي من الأهداف الإنمائية للألفية، لكن الأمر يعود إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن تحديد الأولوية لمكافحة التبغ في إطار استراتيجياتها القطرية، وبشأن بدء الحوار اللازم مع المانحين.

٥٣ - وفي ختام الدورة، اتخذ قرار بدعوة فرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات المعنية بمكافحة التبغ، التابعة للأمم المتحدة، لتقديم تقرير عن أنشطتها وعن احتمال صلتها بزيادة فرص الوصول إلى التمويل لمكافحة التبغ، ولتقديم عرض مجمل لأعمالها في مجال تكثيف استجابة الأمم المتحدة لمكافحة التبغ، إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثانية. ودعا القرار أيضاً البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية إلى إجراء تقييمات لاحتياجاتها في ضوء مجموع الالتزامات ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية، وإبلاغ الشركاء الإنمائيين باحتياجاتها حسب أولوياتها.

٥٤ - واستجابة لذلك القرار، قدم تقرير فرقة العمل. وفيه تم التأكيد على قدرة هذا المحفل المتعددة القطاعات، لكن لوحظ أنه ما زال يتعين إنجاز عمل كبير في مجال التعاون وأن الحاجة قائمة إلى مزيد من الأعمال المحددة المشتركة بين الوكالات. وقدمت، أثناء الدورة، وثيقة عن الموارد المالية وآليات المساعدة. وعرضت الوثيقة منهجية لعملية تقييم الاحتياجات

القطرية. وأكدت الوثيقة من جديد أن الأمر يعود إلى البلدان النامية الأطراف لبدء الحوار اللازم مع المانحين.

٥٥ - وكان القرار الذي انبثق عن الدورة هو الطلب إلى أمانة الاتفاقية أن تلتزم بنشاط مساهمات من خارج الميزانية من الأطراف والمانحين الدوليين الآخرين، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية، ولا سيما لغرض مساعدة الأطراف التي تحتاج إلى إجراء تقييمات لاحتياجاتها. وقد تم التأكيد من جديد على هذه القرارات خلال الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف، وطلب إلى أمانة الاتفاقية تحديث الآليات المالية المتاحة للأطراف التي لديها حاجة إلى ذلك.

٥٦ - وكجزء من الولاية بزيادة القدرات في البلدان على تنفيذ أحكام الاتفاقية، قدمت منظمة الصحة العالمية حزمة "MPOWER" مع إصدارها تقريرها عن وباء التبغ العالمي لعام ٢٠٠٨. وتتألف هذه الحزمة "MPOWER" من مجموعة تدابير فعالة التكلفة لمكافحة التبغ، تقوم على أساس تدابير الحد من الطلب الواردة في الاتفاقية، وهي تشمل سياسات رصد استكمال التبغ ومنعه؛ وحماية الناس من دخان التبغ؛ وعرض المساعدة في الإقلاع عن استعمال التبغ؛ والتحذير من أخطار التبغ؛ وإنفاذ عمليات الحظر على الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته؛ ورفع الضرائب المفروضة على التبغ.

٥٧ - سوف يبين هذا التقرير، والطبعات المقبلة منه، للبلدان كيف يمكن عكس مسار وباء التبغ. وكذلك سوف تتبع التقارير مسار التقدم المحرز على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، في الكفاح ضد هذا الوباء. وتتمثل إحدى النتائج التي انتهت إليها التقرير في أنه، فيما بدأ القادة في أنحاء المعمورة يدركون أن استعمال التبغ وباء يمكن، بل يجب، مجابهته ووقفه، فإن خمسة في المائة من سكان العالم مشمولون بأحد برامج التدخل الرئيسية. وتتمثل نتيجة أخرى في أن الإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على التبغ أعلى، بما مجموعه ٥٠٠ مرة، من النفقات على مكافحة التبغ.

نتائج الاجتماع الأول للهيئة التفاوضية الحكومية الدولية المعنية بوضع بروتوكول بشأن الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ

٥٨ - في شباط/فبراير ٢٠٠٦، نظر مؤتمر الأطراف، في دورته الأولى، في مسألة وضع بروتوكول بشأن الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. وسوف يستند البروتوكول إلى أحكام المادة ١٥ المتعلقة بالاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، ويكون مكملاً لهذه الأحكام. وفي ختام الدورة، قرر مؤتمر الأطراف إنشاء فريق خبراء يتولى إعداد نموذج للبروتوكول المتعلق بالاتجار غير المشروع، يستند إلى أحكام المادة ١٥ من الاتفاقية، ويأخذ في الحسبان الأعمال

التي اضطلعت بها الكيانات المختصة في هذا المجال. ثم أُحيل نموذج بروتوكول الاتجار غير المشروع، الذي أعده فريق الخبراء، إلى مؤتمر الأطراف كي ينظر فيه في دورته الثانية التي عُقدت في بانكوك في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقَبِلَ مؤتمر الأطراف النموذج، الذي أعده فريق الخبراء، أساساً لبدء المفاوضات بشأن بروتوكول للاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

٥٩ - وقرر مؤتمر الأطراف إنشاء هيئة تفاوضية حكومية دولية تكلف وضع بروتوكول ويكون باب الاشتراك فيها مفتوحاً أمام جميع الأطراف في الاتفاقية. وعُقدت الدورة الأولى للهيئة التفاوضية الحكومية الدولية في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨. واستناداً إلى التعليقات التي أدلت بها الوفود، فإن الرئيس يعكف الآن على وضع نص الرئيس للبروتوكول كي تنظر فيه الهيئة التفاوضية الحكومية الدولية في دورتها الثانية، التي يُتوقع عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

خامساً - مجال تعاون محتمل مع الوكالات الأخرى

٦٠ - في الدورة السابقة لفرقة العمل، ناقشت الوكالات المشاركة المحالات في ميدان مكافحة التبغ التي يمكن التعاون فيها أن يحقق نتائج أفضل في وقف هجمة هذا الوباء.

أماكن العمل الخالية من دخان التبغ. من منظور مهني، تشارك منظمة العمل الدولية بهمة في أماكن العمل الخالية من دخان التبغ، ذلك أن البرنامج التثقيفي لدى منظمة العمل الدولية المسمى "SOLVE" يرمي إلى معالجة المشاكل النفسية والاجتماعية في أماكن العمل. فهو يعالج التدخين كواحدة من المسائل النفسية الاجتماعية الخمس الرئيسية للبرنامج. ودارت هناك مناقشات بشأن وضع منظمة العمل الدولية مدونة قواعد ممارسات التدخين في أماكن العمل. على أن هذا المشروع لم يبدأ بعد، ويتعين اتخاذ إجراءات من جانب منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية على حد سواء لإحياء هذا المشروع. ومدونة قواعد ممارسات منظمة العمل الدولية هي أدلة عملية تعد معايير غير ملزمة لكنها غالباً ما تطبق على نطاق أوسع من الصكوك الأخرى، ويمكن أن تكون بمثابة أساس للقوانين الوطنية.

التبغ والشباب. إنه مجال قيم للتعاون ما بين الوكالات وخصيصاً مع اليونيسيف واليونسكو، من أجل تحسين صورة مكافحة التبغ، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والناشئة. ذلك أن منظمة الصحة العالمية تعكف الآن على وضع توصيات لسياسات واستراتيجيات فعالة للشباب لمكافحة التبغ، وسيفيد هذا العمل من الدعم الذي ستقدمه اليونيسيف واليونسكو. وسيكون الإسهام التقني، الذي ستقدمه اليونيسيف واليونسكو في الأعمال

التحضيرية للاحتفال باليوم العالمي لوقف التدخين في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ في إطار الموضوع "الشباب المتحرر من التدخين"، هاما أيضا.

التبغ والفقر. تعاونت منظمة الصحة العالمية مع شعبة التنمية المستدامة في تطوير مؤشر للتبغ أُدرج في مؤشرات منشور التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٧. ويمكن الشروع في مزيد من التعاون مع لجنة التنمية المستدامة من خلال شراكات، لكن ينبغي إجراء المزيد من الدراسة للسبل المؤدية لهذا التعاون. وعلاوة على ذلك، سيفيد وضع استراتيجية لإدراج أنشطة مكافحة التبغ في البرامج الإنمائية من إسهامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

زراعة التبغ. إن الحاجة قائمة إلى رصد اتجاهات الإنتاج نظرا إلى تناقص الاستهلاك في بلدان العالم المتقدم النمو وإلى ازدياده في البلدان النامية. كما أن هناك ما يدعو إلى مساعدة البلدان بهمة ونشاط في العثور على أنشطة بديلة مجدية اقتصاديا لمزارعي التبغ ولمن يعتمد سبل رزقهم على زراعة التبغ. وسيكون من الأهمية البالغة المشاركة النشطة من جانب الفاو ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي في الاجتماع التالي للفريق الدراسي المعني بالبدائل المستدامة اقتصاديا لزراعة التبغ، الذي سيعقد في مكسيكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وسيكون إسهام كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي في أعمال الفريق الدراسي، بتقديم أفكار له وفي مساعدته في وضع خطة عمل، موضع ترحيب واستحسان.

سادسا - استنتاجات وتوصيات

٦١ - تُقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوصيات التالية:

(أ) يتعين أن يخضع المتعرض لدخان التبغ غير المباشر لرقابة صارمة حرصا على حماية صحة العاملين. وقد أصبح هذا هو النمط السائد في عدد متزايد من البلدان التي تُنفذ سياسات حازمة للأماكن الخالية من دخان التبغ. ومع تنامي الدعم السياسي لسياسات الأماكن الخالية من دخان التبغ ومع إقرار المبادئ التوجيهية في الاتفاقية بشأن المادة ٨ المتعلقة بالحماية من التعرض لدخان التبغ، فإن فرقة العمل توصي بأن تتخذ الأمم المتحدة بأسرها موقفا حازما من المسألة وأن تتخذ قرارا يجعل أماكن العمل بالأمم المتحدة خالية من دخان التبغ وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/٢٠٠٦. وتقترح فرقة العمل، إذن، بأن تقوم الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعادة

تأكيد توصيته للجمعية العامة في دورته الموضوعية المقبلة في عام ٢٠٠٨ بالنظر في فرض حظر كامل على التدخين وعلى مبيعات منتجات التبغ في أماكن الأمم المتحدة.

(ب) مع إنشاء مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الفريق الدراسي المعني ببدايل زراعة التبغ المستدامة اقتصاديا، أضحى الخفل الآن جاهزا لتيسير إجراء البحوث والأعمال المتعلقة بالتحديات التي تطرحها زراعة التبغ. ويُعد الإسهام، على نحو أقوى، من جانب وكالات من مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي من أجل المساعدة في تعزيز عمل الفريق الدراسي أمرا أساسيا لا غنى عنه للاستجابة لشواغل البلدان النامية التي تقوم بزراعة التبغ، والتي يمكن أن تعتمد اعتمادا كليا على هذا المحصول.

(ج) وكما أقر بذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٢/٢٠٠٤، فإن تعاطي التبغ لا يُحدث آثارا سيئة في الصحة العامة وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية وخيمة فحسب ولكنه يقوض أيضا الجهود المبذولة لتخفيف حدة الفقر. وفي حين أن الأهداف الإنمائية للألفية لا تتضمن هدفا محددا للحد من الأمراض غير السارية، بما في ذلك تعاطي منتجات التبغ، فإن إدراج أنشطة مكافحة التبغ في الخطط الإنمائية الوطنية أمر أساسي لا غنى عنه. وتشجع فرقة العمل، إلى حد بعيد، إسهام كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة، من مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في العمل الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية لوضع استراتيجية موصى بها لإدراج مكافحة التبغ في الخطط الإنمائية.

(د) إن دوائر صناعة التبغ والمسؤولية الاجتماعية للشركات نقيضان بحكم طبيعتهما. وإن من المؤسف أن بعض شركات التبغ قد تمكنت من الانضمام إلى الميثاق العالمي، الذي يمثل مبادرة هامة لتحلي الشركات بروح المواطنة. ذلك أن هذا المركز قد يُعتبر على أنه يُعطي هذه الشركات فرصة أوسع لترويج أنشطتها وتعزيز صورتها على أنها شركات تتحلى بالمسؤولية الاجتماعية. وتوصي فرق العمل، إذن، بتعاون أقوى بين منظمة الصحة العالمية والميثاق العالمي، حيث تستطيع منظمة الصحة العالمية مواصلة رصد أنشطة دوائر صناعة التبغ. ويمكن أن يكون لهذا دور أكبر في استعراض حُسن المشاركة لأي من الشركات في الميثاق العالمي.

المرفق الأول

القرار

٤٢/٢٠٠٦

جعل أماكن العمل بالأمم المتحدة خالية من التدخين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٤٢/٢٠٠٤، المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن فرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات المعنية بمكافحة التبغ^(أ)،

وإذ يلاحظ مع القلق الأثر الخطير والضار للتدخين غير المباشر على صحة من هم من غير المدخنين، مما قد يتسبب في المرض والعجز والوفاة،

وإذ يقر بأن التدخين غير المباشر في مكان العمل هو أحد الأخطار التي تهدد الصحة المهنية والتي يمكن منعها منعاً تاماً،

وإذ يشير إلى المادة ٨ من الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ^(ب)، المعنونة "الحماية من التعرض لدخان التبغ"، التي تنص، في جملة أمور، على أن كل طرف ينبغي أن يعتمد وينفذ تدابير لتوفير "الحماية من التعرض لدخان التبغ في أماكن العمل المغلقة وفي وسائل النقل العام وفي الأماكن المغلقة وكذلك، حسب الاقتضاء، في الأماكن العامة الأخرى"،

وإذ يؤكد على أهمية كفالة رفاه الأفراد في بيئة عملهم،

١ - يوصي بأن تنظر الجمعية العامة، في دورتها الحادية والستين، في تطبيق حظر كامل على التدخين في أماكن الأمم المتحدة المغلقة، في المقر وكذلك في المكاتب الإقليمية والقطرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتطبيق حظر كامل على مبيعات منتجات التبغ في جميع أماكن الأمم المتحدة؛

٢ - يوصي أيضاً بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨؛

(أ) E/2006/62.

(ب) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٠٢، الرقم ٤١٠٣٢.

٣ - يقرر مواصلة نظره في بند جدول الأعمال المعنون "إما التدخين أو الصحة" في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨.

الجلسة العامة ٤٢

٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦